العرب والعالم، الأسئلة الحائرة

د. اسماعيل نوري الربيعي●

● كيف يمكن الدخول في العالم؟ سؤال لطالما شغل العقل العربي وأخذ من العرب الجهد والوقت ومساحات التدبير والتفكير. فهم وعلى الرغم من كل ما بذلوه من أعمال وخطوات إلا أن النتيجة تبقى على حالها القديم، من انقطاع وتراجع وانكسار وحتى ركود فعاليات. جربوا كل شيء بدءا بالتفصيلات مرورا بالكلي والعام والشامل. تنادوا بالحداثة ورفعوا العقيرة حول أهمية المعاصرة ووجهوا عنايتهم نحو التراث. وحاولوا تقديم انشغالاتهم بالسياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع، وما ترددوا عن الأخذ من التجارب المختلفة والحرص على الفهم والاستيعاب.

لكن الجميع من دون استثناء، يقطع الاشواط نحو الامام يعيش التحوّل ويحقق الذات الفاعلة المتطلعة الى مزيد من الانتقالات من خلال الوعي العميق بالواقع. ومن هذه الفواصل يعود العرب ليسألوا عن الأسس والملامح التي تكون بمثابة الحافز الواثق نحو الأمل بالتغيير. وهكذا يتساءل المراقب من الخارج عن الدوافع الداخلية لهذه الأمة، التي لا يعوزها شيء ولا تشكو من علة مستحكمة تكون بمثابة المانع الذي يحرمها من ابتداء الخطوات نحو الأمل المنشود.

ماذا يعوز العرب؟ الامكانات، الموارد، المكان، التاريخ، الرجال، القدرات الخلاقة،الارادة، الوعي والقيم؟.. وهل يمكن الوقوف على وصفة جاهزة يتم من خلالها الخروج من هذا النفق المعتم الذي بات من خلاله يصار الى تلقف نقاط الضوء الشحيحة، والايمان بها بوصفها الأمل والغاية المنشودة في ظل تناسل الاسئلة المقطوعة والاحترازات المفاجئة. غدا الواقع العربي ساحة اختبار للافكار والمعالجات السريعة، والتي تتطلب الحلول بذات السرعة من الاستناد الى التروي والحكمة والأناة والصبر الذي يزدهي بها قاموس الحكمة العربي بمطوّلات وإسهابات تراثية تثير الانتباه.

في لعبة الأهم والمهم، ساد التصور الى أهمية الاقتصاد فتم اهمال القطاعات الاخرى. وفي مرحلة لاحقة صار التلقف نحو العامل الثقافي، فغيبت مساحة الاهتمام بالمجالات الثانية. ومن هذه المتوالية التي لا تعرف الانقطاع تبرز حالة التعلق الشديد والتي يسودها الاحباط والأسى الشديد عندما يبرز التعطل في أحد المجالات التي عقد عليها الأمل. وعبر هذا الانقطاع والاستمرار يكون الخاسر الأكبر في ظل هذا مجال التنمية العربية، الذي ظل يعاني من تراتيبات السياسة وفواصلها وطريقة العزل والتهميش الذي مارسته بازاء المتقاطعين معها في الاتجاهات وتبديد الجهد الاقتصادي الذي ضاعت فيه الموارد والامكانات والطاقات في خضم الروتين والبيروقراطية وتسللات الهرم الوظيفي وانعدام الانضباط والمسؤولية لتكون النتيجة غياب لحظة الالتحام مع الواقع وإنتاج المزيد من العزل الذي يؤدي بالرؤى والتصورات في ظلامية الانضواء والانخراط المباشر في التنفيذ.

الروليت الروسي

يقف الفرد العربي خائفا مرتعدا مترددا يغطيه القلق من رأسه حتى أخمص قدميه عندما يكون الاقتراب من الثالوث المحرم بحسب توصيف بوعلي ياسين "الجنس، السياسة، الدين" ومن هذا الرعب الذي أوجدته الاجهزة الرسمية أضحى الأمر معبرا نحو الحقيقة الاجتماعية ليتشكل معنى الرقيب الداخلي في صميم الذات العربية والتي بات صاحبها يخشى على نفسه من مجرد الاقتراب من نزوة التفكير فيها. وإذا كان العاملان: الجنس والدين يرتبطان بالمعنى الاجتماعي ومدركات حدود التعبير الذاتي، الذي يندغم في مجال الممارسة اليومية والتعايش مع الآخرين فإن العامل السياسي يمثل قطاع الرعب الأكبر هذا باعتبار المباشرة مع السلطة الأكبر ذات الخطوة والقوة المفرطة، والتي يمكن ان تمارس على المرء لعبة الروليت الروسي بحيث تبقى لا تعرف من أي حجرة في المسدس ستخرج عليك الرصاصة القاتلة.من هذه السمعة المفرطة بالسوء تكون علاقة الفرد العربي بالسياسة وعلى مدى تاريخ طويل يكون الكشف عن مدركات من التوصيفات التي بات من الصعب الخلاص منها، أو حتى التغافل عنها وهكذا تبدأ القائمة بالتسلط والاذلال والقهر والهيمنة والسيطرة والروع والقمع والارهاب والتعذيب والسجن والاجبار والاكراه. ومرادفات طويلة لا يعجز قاموس الشتائم العربي من الاتيان بها وتدبيجها في هذه العلاقة المركبة.

لا ينطوي الأمر على مزحة خفيفة الدم أو ثقيلة، حول العلاقة القائمة بين السلطة العليا والاتجاه نحو وضع المعالجات والحلول. فالتفكير يأتي لاحقا نحو معالجة مشكلة ولم يظهر ولو لمرة واحدة الاتجاه نحو التخطيط وتحديد الاتجاهات. إنها ثقافة الأزمة التي تستشري وتستفحل وتضج الشكوى وترتفع الاصوات المنادية بالحلول لتكون ردة الفعل حول استدعاء الكفاءات والخبرات والعمل في تجهيز التخصيص المالي لوضع الحلول والخلاص من هذا الإشكال الطارئ ومن طارئ الى طارئ يكون التبديد للجهود التي تكون في دوامة من العمل المتوجه الى إصلاح ما يمكن اصلاحه، حتى لتغيب المعالجات الجذرية والتي تستدعي الوقوف العميق المتأمل الساعي الى رسم الصورة العامة الشاملة للأوطان.

السلطة السياسية وبكل ما تملكه من إمكانات تقوم باستدعاء الاقتصادي لوضع المعالجة المباشرة وهكذا دواليك مع أي متخصص في مجاله. وكأن الأمر يتعلق بأزمة قطاعات منفصلة في حين أن الواقع يفترض حالة التفاعل العام والشامل لمختلف القطاعات والعمل كوحدة واحدة من أجل النهوض نحو تحقيق الغايات والاهداف. فالوصفة لا تقوم على السياسي وحده ولا على الاقتصادي أو الثقافي بل ان الأمر يستدعي التكامل المستند الى الفعل الحر.

الخوف على الذات

التوقف الطويل عند النموذج التقليدي للسياسة يعمل على تعطيل الامكانات لدى العرب كأمة لها تاريخها ودورها وممارستها الضاجة والحافلة بالمشاركات المتنوعة أمة حية لها أصولها وتراثها وتفاعلاتها الحضارية وإسهاماتها التي لا يمكن ان تغيب. لكن الاندراج الوظيفي في المعلم الواحد والوعي المحدد الذي لا يقبل الزحزحة أو الحركة، يكون بمثابة الإثقال الذي يشق على الفهم بل ان تغذية سوء الفهم تكون الحاضر الأهم والفاعل الاشد تأثيرا في التوجيه وتحديد المسار نحو رفض هذا والاقبال على ذاك.

وفي خضم كل هذه التداعيات وجد العرب انفسهم في ظل الأدلجة الشاملة والعامة للتيارات والاتجاهات، التي تصارعت في مواطنها الاصلية وجاءت اليهم جاهزة حاشرة ليتم الاعتماد عليها كسلاح في مواجهة الآخر. فبشرط الاستعمار الاوروبي المباشر الذي عمد الى تصنيع الدولة القطرية العربية الحديثة تطلعت القوى الوطنية نحو القبض على الفكر البديل وتحميله مالا يطيق، من اجل تطبيقه في مجال آخر لا يمت بصلة الى الواقع الاصلي.

اتجاهات الميل المعارض في صلب العملية السياسية جعلت من الوعي الصميم بالسياسة ووظيفتها الاساسية أمرا بالغ التعقيد والصعوبة. فما بين الاتهام والشحن الدعائي واللعب على الحقائق وسيادة مبدأ التدبير تكون الحقيقة هي الخاسر الاكبر وسط هذا التداخل المقيم الذي لا يقبل الاستكانة أو الخمود. فكيف يمكن لأمة ان توجه السياسة بمفاهيمها وتوجهاتها من حال الى آخر، من رسوخ معنوي ووظائفي والى مجال اكثر رحابة واتساعا، تقوده في ذلك الرغبة الصادقة والأكيدة نحو التغيير. انه الانتقال من نموذج التوقير الى مجال التدبير، والعمل على تفادي الانشغالات بالموجات الكبرى والملفتة، وأهمية الحرص والتأني في القراءة الواعية للامكانات والتدقيق في الأولويات التي تستدعيها فروض الواقع والعلاقات والتحولات والتطورات.

بين الخوف على الذات والطموح الى الفعل يقف العرب معطلين يعانون من هيمنة القرار من الاعلى وتحديدا السلطة السياسية، والتي تعمد الى تدبيج خطوات تفاعل القطاعات الاخرى مع العالم، ولا يقف الأمر على مجال الانشطة الاقتصادية إذا ما أخذ مجال الاستثمار وتوظيف الأموال وتعميق مجال التبادل في الميزان التجاري والنشاط المالي والمصرفي. بل ان الأمر يشمل القطاع الثقافي الى الحد الذي يعمد فيه الرقيب الرسمي الى منع مطبوع ثقافي أو محطة تلفزيونية أو حتى مقالة صحفية. انها الهشاشة في أقصاها عندما يتركز الخوف حد الارتعاب في هذا الجسد الكبير والمدعو "سلطة سياسية" من صورة تلفزيونية او ورقة مطبوعة وفي خضم كل هذا الخوف والارتعاد يسألونك عن النهوض والتحول.

تعطيل الانجاز

إن نظرة عميقة متفحصة في أحوال العرب الراهنة تكشف عن هذا التداخل المريب من التناقضات حتى ليتبدى الحال في أطوار وتشكلات متناثرة متباعدة من الميول والرغبات والأهواء والاتجاهات، وفي كل هذا يكون الحماس وفوران الدم السخين الحاضر الاكبر، اذ لا مجال للحدود الوسطى بل ان القرارات والانتماءات القصوى تفرض نفسها على كل شيء حتى لايتصادم الحداثي بالتقليدي، والليبرالي بالاشتراكي والاسلامي بالعلماني فيما يكون الدخول في العالم غائبا لأن الاهتمام منصب نحو جذب العالم.

عبر هذا المعطى يكون الفقد في أقصاه، كون التردد يكون الحاضر الأكبر في نهج أية خطوة الى أمام، فيما يتم تعطيل الاجراءات المتعلقة بالانشاء والانجاز، الذي يمكن ان يفضي الى تبلور اتجاهات ورؤى وتصورات، يكون من شأنها الارتقاء بالواقع. فالانتاج عالق في غياهب العلاقات القديمة وتوزيعات مراكز القوى، التي تعمد الى إيقاف كل شيء من اجل الابقاء على مصالحها وحتى الخطوات التي بدرت من بعض الجهات هنا او هناك، من اجل الارتقاء بواقع الانتاج فإن الملمح كان يتوقف عند معطيات الازدهار الكاذب، الذي يوجه جهوده نحو المظاهر السطحية المتعلقة بالجانب الاستهلاكي والامعان في توجيه الطاقات نحو تكريس مجال قطاع الخدمات وتحديد اتجاهات النظر الواسع.

هي النظرة الجامدة التي تفرض اتجاهات الحذر والخشية والخوف من هذا الجديد، الذي جاء يهدد البناء الاجتماعي ويعمل على تقويض مرتكزات البناء فينا. فالهوية والتراث والأصول أصبحت مصدر خوف وارتياب من كل سعي نحو الجديد. فيما يبادر الآخرون نحو تعزيز مكانتهم في صلب الفعاليات العالمية من دون الاستحكام لعقد الاستعمار وأخطار العولمة والخشية من الزحف والتسلل الذي جاء يهز أركان البيت.

المرونة في التفكير، في العمل، في التخطيط، في العلاقة مع الآخر يكمن فيها مفتاح الخلاص من هذا الوهن العالق بتلابيب القوة المفترضة، التي نقولها من دون الاحساس بها، ويتم جلدنا بها من دون أن نشعر باندفاعها نحو تغيير الواقع الذي نعيش في كنفه. ومن أين يكون لوجودنا معنى في هذا العالم المتزاحم نحو الجديد فيما ننقسم نحن الى مجالين متباعدين، سلطة أمسكت بزمام السياسة وجعلت منها الأداة الطيّعة في ترتيب وتبويب الاهميات. ومجتمع تحمّل جريرة السياسة ليتم من خلال هذا تعطيل الانشطة والفعاليات للقطاعات الرئيسية في داخله من اقتصاد وثقافة. ولعل المفجع والمثير للقلق حين يعمد العرب الى طرح السؤال مجددا، من أين نبدأ؟ هذا بحساب تحولات العالم وتبدلاته التي لا تعرف الانقطاع أو النهاية.

●كاتب عربي

الرأي العام العربي موجود ولكنه يحتاج إلى تفعيل

د.عبدالعاطي محمد

● استمعت إلى محاضرة قيمة عن الرأي العام من الكاتب العربي البارز حازم صاغية خلص فيها إلى أنه لا يوجد رأي عام عربي على عكس ما هو متداول بين الكتاب والباحثين العرب لأن الخبرة العربية لا تشير إلى توفر أي من الشروط التي تؤدي إلى وجود رأي عام عربي. وطرح صاغية حجته التي رأى أنها تعزز ما توصل إليه من قناعات، وقال إنه من الافضل استخدام تعبير رأي عام معمم عربي وآخر مخصص فكلاهما أنسب إلى الحالة العربية، كما طرح شروطه لقيام رأي عام عربي حقيقي، وهي شروط لا تبدو ممكنة في الوقت الراهن.

ولا شك أن ما توصل إليه الكاتب العربي الشهير من نتيجة يشكل صدمة للقناعات القائمة حول وجود رأي عام عربي بالفعل خاصة أن المصطلح متداول بكثرة بما فيه كتابات لصاغية نفسه بغض النظر عن عدم اعترافه بهذا الرأي العام العربي،

ولكن أهمية ما طرحه في الموضوع يستحق فعلا التقدير والتضامن فقد أراد نقد الخطاب العربي حول هذه القضية بشكل صارخ لاستنهاض إرادة التغيير في الفكر العربي.

وقبل أن نتعرض لمناقشة ما طرحه حازم صاغية يجدر التاكيد على حقيقة مؤداها عدم فاعلية رد الفعل الجماهيري تجاه الأحداث الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ برغم وطأة هذه الاحداث وربما كان عدم الفاعلية هذا الذي دفع صاغية وغيره من الكتاب العرب إلى التوصل إلى هذه النتيجة بعدم وجود رأي عام عربي، حتى ان صاغية نفسه قال على هامش محاضرته إنه لا يثق في أن لكتاباته على اتساعها وعمقها وجدارتها تأثيراً في الشارع العربي، بل ذهب إلى القول إن الموقف نفسه يمكن أن ينطبق على باقي كتابات المفكرين والمحللين العرب. وقد بدت هذه الملاحظة أكثر غرابة من الحكم القاسي الذي أصدره صاغية على الرأي العام العربي، فالسؤال البديهي الذي يمكن توجيهه إلى صاغية في هذه الحالة هو لماذا إذن ظل يكتب طوال السنين الماضية ولماذا كل هذه الحمية في كتاباته في اتجاه تغيير الواقع العربي لولا أنه بالعقل يعتقد أن هناك جدوى ورسالة في كتاباته، أي أن لها صدى في الشارع العربي أو بالأحرى هناك رأي عام يتشكل أو يتأثر بمثل هذه الكتابات.

سنعتبر الملاحظة سمة من سمات كبار المثقفين عندما يستشعرون بطء التغيير أو الاستجابة لقوة الأفكار التي يتحدثون عنها، فكثيرا ما يطلقون مثل هذه الأحكام ولكنهم يستمرون في الكتابة حتى النفس الأخير، ولكن تبقى ملاحظته ذات قيمة حقيقية من حيث عدم فاعلية الرأي العام العربي، نقول لأن لا رد الفعل الجماهيري تجاه الأحداث الكبرى في السنوات الثلاث الأخيرة جاء أضعف بكثير مما كان متوقعا، لقد هبت الشعوب العربية إلى الاحتجاج على الحرب ضد أفغانستان ثم هدأ رد فعلها سريعا ولم يغير احتجاجها هذا شيئا من الموقف، وتأثر البعض برسائل ابن لادن في خضم المواجهة بينه وبين الولايات المتحدة ثم خبا هذا الحماس، بل ان حماس المناوئين لابن لادن تراجع بدوره. واحتجت الشعوب العربية على ما جرى للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وفي كل مرة تعلو الاحتجاجات وتجري المظاهرات ثم تنطفئ جذوة الحماس ويتلاشى تأثير كل ذلك. ونفس الموقف تكرر في أحداث حرب الخليج الثانية ثم في غزو العراق. وقاد كل ذلك إلى الشعور العام بحالة من اليأس من القدرة على تغيير السياسات العالمية المضادة لتصورات الشعوب العربية، بل أن الغريب ـ على ضوء خبرة السنوات الماضية ـ هو أن زمام المواجهة والتصدي للضغوط الخارجية أصبح في قبضة الحكومات أو الدول وليس الشعوب حيث تبدو الحكومات العربية أكثر فاعلية من شعوبها في القيام بهذه المهمة، بينما كان الاتهام سابقا يوجه إلى الحكومات بأنها عاجزة أو معوقة لإرادة الجماهير العربية وكان الاعتقاد السائد هو أن الشعوب تجيش في نفوسها قوة التصدي والصمود وهي الضاغطة على الحكومات لمواجهة ما تتعرض له من ضغوط. وليس من الصحيح ان الشعوب مكبلة بالقيود مما يجعلها لا تعبر عن موقفها، لأن وطأة التحديات والتطورات السياسية التي هزت عنفوان الحكومات، كان من المفترض أنها ستفتح الطريق للشعوب أو للرأي العام لكي يبلور نفسه كقوة ضاغطة ومؤثرة، ولكن ما حدث هو تقاعس الجماهير العربية. بحثا عن الأسباب وراء هذه الظاهرة تفيدنا محاضرة حازم صاغية كثيرا، كما يفيدنا أيضا تحليل ما جاء في هذه المحاضرة والتعليق عليها من خلال فحص أغوارها جيداً على ضوء كتابات محللين وخبراء آخرين في الرأي العام، يقول صاغية إن مقومات الرأي العام غير موجودة في الخبرة العربية ويأخذ على غيره اقتباس هذا المصطلح من التجربة السياسية والتاريخية الغربية التي هي غير موجودة في المنطقة العربية، ويقدم عشر حجج لتأكيد وجهة نظره، فالرأي العام أولا مفهوم يتصل ببلد معين من البلدان وبدولة من الدول، وإذا كان بالإمكان نظريا الحديث عن رأي عام مصري وآخر سوري وثالث عراقي مثلا، فإنه يصعب الاستنتاج من خلالها سمات ما هو عربي شامل وجامع، وثانيا فإن الرأي العام يقاس على أساس القضايا المحددة، الاجتماعية والمجتمعية، الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهي قضايا تتراجع أهميتها كثيرا في تجارب المجتمعات العربية، مقابل الأهمية الكبرى التي تعطيها هذه المجتمعات لمسائل السياسة الخارجية والهوية الدينية أو ما يسمى غالبا بالكرامة الوطنية والقومية على حد تعبير صاغية، وهذا ما يضعف السيرورة والدينامية الديمقراطية لبلداننا، مما لا يتبلور رأي عام من دونهما، وثالثا أن الرأي العام يفترض انتاج خطاب بديل لخطاب السلطة وهو مما ليس قائما في المنطقة العربية، ورابعا أنه يقوم على وحدة نواة مفترضة هي الفرد، ولكن الفرد في مجتمعاتنا العربية لم يصبح قائد التطور الاجتماعي حتى الآن ولا أصبح محوره ومداه. وخامسا ان الرأي العام سائل متحرك، بينما الولاءات في العالم العربي يغلب عليها الثبات والجمود، فكل يبقى على قناعاته واعتقاداته الايديولوجية، وسادسا، الرأي العام جزئي فقد يؤيد المواطن حزبا ما في قضية بعينها بينما يعارضه في قضية أخرى يتفق فيها مع حزب آخر، وهو أمر مستبعد تماما في الرأي العام العربي الذي يرفض ان يغير نفسه أو أن يكون نسبيا في مواقفه، وسابعا من الصعب قياس الرأي العام في منطقتنا العربية حيث التشكيك قائم في نزاهة ودقة أي استطلاعات للرأي. والرأي العام ثامنا: قابل للتأثير والتعديل من خلال الاعلام والصحافة مثلا أو نشاط الأحزاب، ولكن هذين البعدين ضعيفان في التجارب العربية، وما تفعله الفضائيات الآن ما هو إلا إعادة إنتاج القناعات العريضة القائمة أساسا وتعزيزها ومن يخرج عليها يتهم بالتخوين أو التفريط، والرأي العام، تاسعا: ليس رأي الأكثرية بالضرورة وإنما يعكس التيار الأفعل في المجال العام والأنشط في بلورته، وفي المنطقة العربية تبقى القطاعات المناصرة للتحديث وهي الأفعل محدودة القوة قياسا بقوة تأثير القطاعات التي تقاوم التحديث، وأخيرا فإن الرأى العام ـ عاشرا ـ يعد فاعلا في القرار السياسي وصناعته، بينما نادراً ما يكون كذلك في العالم العربي.

بعد هذه الحجج العشر التي طرحها صاغية لا يرى سوى وجود نوعين من الرأي العام في المنطقة العربية كلاهما غير مفيد، الأول ما يسميه برأي معمم عربي تقابله آراء مخصصة عربية، ويقصد بالأول الاجماعات التي تتشكل منها أيديولوجية شعبية عابرة للطبقات والفئات والبلدان والمذاهب يختفي فيها دور المجتمع المدني ويسود دور الدولة، ويقصد بالثاني وجهات نظر الأديان والطوائف والإثنيات والجماعات. ويأخذ على الرأي المعمم أنه صاخب وثرثار تنقله لنا الفضائيات اليوم بإسراف ومبالغة، بينما الرأي المخصص ملتو ومداور الأول فضفاض وأيديولوجي، والثاني سوسيولوجي ضيق وكلاهما يلتقيان في هامش الثبات والجمود، وأما الرأي العام الذي يقع في منزلة بين المنزلتين فيقضمه الإثنان من توقيعيهما المتباينين، المعمم يقضمه لأنه فوق الدولة والمجتمع والمخصص لأنه دون الدولة والمجتمع، وينتهي صاغية إلى طرح ثلاثة شروط لكي يتأسس رأي عام على حساب الرأي المعمم والآراء المخصصة، أولها ان تسترد الدولة والمجتمع السياسة إلى داخلهما بحيث لا يصبح الأمر متأثرا بالصراخ والصراع وقوة الشارع والجماهير ولا يتأتى عن رغبات جماعات فئوية، هنا يكمن الطموح بتأسيس الرأي العام على ما هو ملموس ومحدد وقابل للإدراك، والشرط الثاني هو ضرورة التوصل إلى حل عادل لأزمة الشرق الاوسط فما دامت القضية الفلسطينية ـ والكلام مستمر لصاغية ـ حارة ونابضة استحال استرداد السياسة إلى داخل الدول والمجتمعات، كما استحال، من ثم ، تشكيل رأي عام في كل واحد من البلدان العربية، ويقصد بذلك أن مشاعر الظلم وتضخيم الاحساس بأنها ضحية دائما يجعل من الصعب استرداد السياسة إلى داخل الدول والمجتمعات، بل يسعى إلى إسباغ الهلامية أو الجموعية الصارخة عليها، والثالث هو نشأة طبقة وسطى ذات مشاريع تاريخية للتغيير. من الممكن أن يكون صاغية محقا في كل ما طرحه وكذلك فيما يتعلق بالشروط الضرورية لتبلور رأي عام عربي حقيقي، ولكن ما يؤخذ عليه هو هندسة الوضع العربي على ضوء الخبرة الأوروبية تحديدا، فما يقوله يلائم مجتمعا غربياً ليبرالياً ولا ينطبق على الحال العربي بأي شكل من الأشكال، ولكن انتفاء هذا التطابق لا يعني أيضا استحالة وجود رأى عام عربي، وكان من الأفضل أن يتم طرح القضية على أنها بحث عما يجب أن يكون عليه الرأي العام العربي لا على أساس انتفائه، فهو قائم حتى لو سماه صاغية بالمعمم ووصفه بأسوأ الأوصاف، حيث يصبح التقييم وجهة نظر سياسية أكثر منه تحليلا علميا، وبجانب ما يصدر من انفعالات وآراء صاخبة متطرفة في القضايا العربية العامة، هناك قطاعات ليست بالقليلة التي تفعل العكس وتؤثر فعلا في الجماهير. ثم ان لكل دولة ومجتمع أولوياته الوطنية وكذلك لكل أمة أولوياتها القومية التي تعكسها في حركة رأيها العام، الخطأ في عرض مضمون هذه الأولويات وكيفية تحقيقها، وذلك الخطأ إنما يعود إلى ظروف البنية الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية من ناحية وإلى شدة الضغوط الخارجية من ناحية أخرى مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم، وأحسب أن صاغية عكس قناعاته الفكرية الشخصية المدافعة عن الليبرالية الغربية بشكل مطلق وليس من الضروري التسليم بها للحكم على وجود رأي عام عربي من عدمه أو على ألوانه وأطيافه، والمشكلة أن صاغية لم يميز بين الأنواع المختلفة للرأي العام، وكما يقول المرحوم د. حامد ربيع في كتابه القيم عن فلسفة الدعاية الإسرائيلية، فإن هناك أربعة أنواع للرأي العام، الأول هو الرأي العام الوطني الذي يرتبط بالدولة وتستند إليه السلطة القائمة ويتحدث باسمه الدبلوماسي، والثاني الرأي العام المحلي ويقصد به الرأي العام الأجنبي وقد تحدد بمكان وزمان معينين، ومن ثم بالنسبة للدبلوماسي هو ذلك الرأي العام الذي يعكس اهتمامات ومواقف المجتمع الذي يزاول الدبلوماسي نشاطه في أراضيه، والثالث هو الرأي العام الدولي ويقصد به الاتجاهات التي تسيطر على أكثر من مجتمع واحد أو التي تعكس توافقا في المواقف بين أكثر من وحدة سياسية واحدة، والرابع هو الرأي العام المعادي أي الرأي العام الذي ينبعث من مجتمع سياسي في حالة الصراع المسلح أو في حكم الصراع المسلح مع مجتمع معين آخر.

وفي هذا الإطار فإن صاغية تحدث عن الرأي العام الوطني على أنه هو الرأي العام العربي مع أن هناك خلافات بينهما طبيعية ومنطقية فما يعجب المواطن اللبناني ويحدد تفكيره في قضية ما ليس بالضرورة هو نفسه بالنسبة للمواطن السوري أو العراقي أو الأردني.. إلخ. وأما المقصود حقيقة بالرأي العام العربي فهو ذلك الذي يندرج في إطار الرأي العام الدولي كما سلف التوضيح ولكنه خاص بالمنطقة العربية التي تضم شعوبا بينها قاسم مشترك من الثقافة والهوية والتحديات الداخلية والخارجية، ولا يستطيع أحد أن ينكر وجود اتفاق في الاتجاهات حول القضية الفلسطينية أو تعرض أي بلد عربي لخطر خارجي أو التعامل مع القوى الأجنبية عموما والاسرائيلية خصوصا أو التفاعل مع الحضارة الغربية، كما خلط صاغية بين الرأي العام الذي وصفه بأنه معمم وبين الرأي العام المعادي وتحديدا تأثير الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية والصراع الذي نشب بين الولايات المتحدة وتلك المنطقة بسبب الحملة على الإرهاب، وليس من شك أن سيطرة الحرب النفسية على أجواء هذا النوع من الرأي العام من الجانبين الأمريكي والعربي كان لها تأثيرها في تشويه الرأي العام العربي وتضخيما لجوانب الأيديولوجية والصراعية فيه وهو العيب الذي أخذه صاغية عليه وكان من بين الحجج التي جعلته يقتنع بعدم وجود رأي عام عربي حقيقي.

إن الشروط التي تحدث عنها صاغية لا يختلف على أهميتها أحد، بل هي متطلبات الإصلاح والخروج من وطأة حالة الصراع التي تعيشها المنطقة العربية مع النفس والآخر، وهى الطريق لتطوير الرأي العام العربي وتحقيقه للفاعلية وليست دليلا على انتفاء وجوده.

التعليم هو الأساس

جميل عزيز العريفي

● مؤسسات ومراكز التعليم غير الرسمي المنتشر في بلادنا وبشكل غير قانوني يظل بعيداً عن الرقابة والتوجيه ومعرفة ما الذي يجري فيه وما هو العلم الذي يلقنه مشائخ وحجج وآيات تلك المراكز والحوزات فالألقاب والأسماء التي تطلق على القائمين عليها تحيطهم هالة وهيبة تجعلنا نحجم عن السؤال عن طبيعة التعليم في تلك المراكز والحوزات العلمية ومالذي يريدون أن يجنوه من وراء ذلك التعليم، ويظل الوطن يدفع ثمن التعليم غير الرسمي والمنتظم ويظهر الاختلال والتشتت والتمزق فترى الواحد منهم يحمل فكرا ومنهجا وشقيقه في نفس البيت يكفره ويشنع به متهماً إياه بالضلال وتظل الأجيال في صراع فكري ومذهبي وعنصري وغيرها، ولكل منهم طريقه ومريدون ودينا يدعونا إلى الوحدة والألفة واحترام الآراء والالتزام بأدب الخلاف دون تجريح ولا تكفير ولا قتل، وما سمعناه عن عزم الحكومة على إغلاق مراكز التعليم التي تعمل خارج القانون وهي كثيرة فبعد توحيد التعليم ودمج ما كان يسمى بالمعاهد العلمية وتوحيد المناهج حان الوقت للإشراف على تلك المراكز والمدارس التعليمية الأخرى التي تعمل خارج نطاق القانون ووضع حد لا نتشارها لا يقبل المساومة مع حزب أو جماعة أو مذهب وإنما مصلحة الوطن والحفاظ على الأجيال والوحدة الوطنية بين كافة أبناء اليمن بمختلف اتجاهاتهم وانتمائهم فوق كل اعتبار، أما المساس بالثوابت الدينية والوطنية فهي جريمة تحتم علينا نبذ دعاة الفرقة والفتنة والعمل على توحيد الصفوف والجبهات أمام التحديات التي تحدق بنا وبأمتنا وأساس ذلك كله التعليم الصحيح القائم على الوسطية والاعتدال واحترام الرأي والرأي الآخر في ظل التعددية السياسية والنظام الديمقراطي الذي يسع الجميع فنحن نشد على يد الحكومة أن تعجل في معالجة تلك التنوءات وتطبيق قانون التعليم على جميع المدارس والمراكز وليعمل الجميع تحت القانون الذي لا بد من تطبيقه لتجنب مالا تحمد عقباه والله حسبنا.

المستقبل الواعد بالخير..

عبدالله البحري

● يقف المرء متأملاً ومعجبا في ذات الوقت من روعة ورقي المستوى الذي وصلنا إليه في وطن الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠ – وعلى كافة المجالات والأصعدة ولا سيما فيما يخص التنمية الشاملة والملامسة عموم أرض وإنسان اليمن السعيد، وتلك نعم وفضائل تكرم الله بمنحها لهذه البلاد وأهلها وتحديداً منذ أن وصل رمز الأمة وباني النهضة اليمنية الحديثة فخامة الأخ الرئيس/علي عبدالله صالح إلى سدة الحكم وعبر أهم مجلس تشريعي مجلس الشعب يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م بعد أن مرت اليمن بالعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية التي لازمت معظم الأحداث المؤثرة سلباً على مناخ الحياة وأوجه التطور والتي توالت من بعد قيام الثورة اليمنية المباركة ومروراً بما عانته الجمهورية ولعقود من الزمن من مؤامرات وتحديات جعلتها منصرفة ومن خلال القيادة السابقة نحو رسم العديد من الخطط الدفاعية ومحاولة القضاء على أعداء الوطن والثورة الأمر الذي همش أهم الأهداف والمرامي التي قامت من أجلها، ولم تكن تلك الفترات المليئة بالأزمات والمشاكل والحروب الأهلية إلا عوامل وأسباب أدت إلى تأخر وعدم إستقرار كاد يعصف بالوطن وأبنائه .. وليس تزلفاً إذا قلنا أن يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م هو بداية المرحلة والعهد الذي نقل اليمن والأمة إلى حاضر ومستقبل واعد بالعطاء والخير الذي لا حت بوارقه المضيئة كل نواحي وربوع بلادنا الحبيبة، وهذا اليوم العظيم بات مخلداً في نفوسنا جميعاً لاعتباره الانطلاقة الحقيقية لمسيرة ظافره زستطاعت تخطي الحواجز والعوائق وبثقة ونضال راعيها الحكيم والفذ فخامة الزعيم المؤتمن الرئيس علي عبدالله صالح الذي صنع كل مستحيل وحقق المنجزات العملاقة التي لا نستطيع هنا حصرها أو عدها بالرغم من وضوحها، ومدى توزع على غير منطقة وشبر من أرض اليمن السعيد..

ويكفينا فخراً وعزة وشموخاً أن أبرز وأهم منجز في عهد هذا الزعيم الهمام قد تحقق عندما أعاد وحدة ولحمة اليمن الكبير أرضاً وانساناً وجعل لها كياناً ومكاناً مرموقاً بين باقي الشعوب والأمم والأقطار الشقيقة والصديقة و العهد الذي نعيشه يوحي بالتجدد والرقي في كل المجالات الاقتصادية والتنموية والثقافية والاجتماعية والسياسية وغيرها من المشاريع والمنجزات العملاقة التي نراها ونشهدها عند كل مناسبة وطنية نحتفل بها، ولاشك أن المرحلة القادمة والتي نعتبرها إمتداد لهذا العهد الميمون هي من أبرز المراحل الهامة في حياتنا وتحديداً إنها بمثابة الاستكمال للأنموذج المتحضر والمتطور في وطن يستحق أن يكون قائده وراعي مسيرته من بين صفوف اليمانيين الملتفين حوله والمباركين لخطواته الجبارة والعظيمة والمتواصلة قفزاتها الواثبة والثابتة لصالح الأرض والانسان .. داعين المولى عز وجل أن يحفظ ويوفق رمزنا المناضل الأخ الرئيس علي عبدالله صالح وحكومتنا الرشيدة وكل الشرفاء والمخلصين من أبنا اليمن إلى ما فيه العزة والمجد والرخاء والوصول إلى المستقبل المشرق والواعد بالخير والنماء إنه سميع مجيب..